

بنك بانورينت فرنسا

اتفاقية الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت

تعد هذه الاتفاقية بمثابة عقد يُحدد القواعد التي تُنظم وصولك الإلكتروني إلى حساباتك لدى بنك بانورينت فرنسا باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛ وأنت توافق على جميع شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

أولاً: أطراف الاتفاقية

الطرف الأول (البنك)

بنك بانورينت فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، فرع لشركة أجنبية مسجل وقائم وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة (يُشار إليه فيما يلي بلفظ "البنك").

والطرف الثاني (العميل)

☐ الكيان القانوني: صاحب
الحساب الأساسي رقم : الذي اختار عنوانه في
.....
أو صندوق البريد ويمثله السادة
..... (يُشار إليه فيما يلي بـ "العميل")

أو

☐ السيد / السيدة
صاحب الحساب الأساسي رقم : الذي اختار عنوانه
في
أو صندوق البريد (يُشار إليه فيما يلي بـ "العميل")

ثانياً: غرض الاتفاقية:

المادة ١: تُحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات العميل والبنك فيما يتعلق بخدمة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت من بنك بانورينت فرنسا، والتي يُشار إليها فيما يلي بعبارة "الخدمات المصرفية عبر الإنترنت"، والتي يضعها البنك تحت تصرف العميل بناءً على طلبه. تعتبر هذه الشروط التعاقدية ملزمة قانوناً ومكملة للشروط والأحكام العامة للبنك التي تظل نافذة وسارية المفعول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، شروط وأحكام فتح الحساب؛

ثالثاً: تعريفات الاتفاقية :

المادة ٢: يُقصد بالمصطلحات المستخدمة أدناه ما يلي:

(أ) **البنك:** بنك بانورينت فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة المصرفية التي تُتيح للعميل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت؛

(ب) **الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت:** خدمة يُقدمها البنك، ويُتيح من خلالها للعميل الوصول إلى وإدارة حساباته المصرفية المفتوحة لدى البنك عن بُعد، والتي تم تفعيل تلك الخدمة لها؛ (العمليات المتاحة عبر الخدمات البنكية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت مُدرجة في الملحق أ، ولكنها قابلة للتطوير).

(ج) **الإنترنت:** شبكة الحاسوب الدولية التي يُمكن للعميل من خلالها الوصول إلى شبكة البنك والوصول إلى حساباته. يُمكن للعميل الوصول إلى الإنترنت من أي جهاز حاسوب، مثل أجهزة الكمبيوتر المكتبية و/أو المحمولة و/أو الهواتف المحمولة و/أو الأجهزة اللوحية، من خلال العديد من وسائل الاتصال، بما في ذلك خطوط الهاتف و/أو الأقمار الصناعية و/أو ترددات الراديو.

(د) **تطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت:** تطبيق مصرفي موضوع من البنك، حتى يتمكن العميل من الدخول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية.

(هـ) **العميل:** الكيان القانوني الذي لديه حسابات مفتوحة لدى البنك، ويرغب في الوصول إلى وإدارة بعض أو كل تلك الحسابات عن بُعد عبر الإنترنت، والذي تم منحه حق الوصول إلى

الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت من خلال نظام تعريف ومصادقة إلكتروني.

(و) **المفوضين بالتوقيع نيابة عن العميل:** الأشخاص الذين لهم الحق القانوني في اتخاذ القرارات وتوقيع المستندات بالنيابة عنه، والذين يتعين عليهم في نهاية المطاف توقيع هذه الاتفاقية وجميع النماذج ذات الصلة؛

(ز) **المستخدم الرئيسي:** مستخدم خاص مُعين ومفوض من قبل العميل لإصدار أمر (أو أوامر) إلى البنك بالنيابة عنه من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

(ح) **إسم المستخدم:** رمز تعريف يُقدمه البنك للمستخدم الرئيسي أو يُقدمه العميل لمستخدمين آخرين يُنشئه ويديره العميل داخلياً. يتم استخدام إسم المستخدم مع كلمة المرور لتحديد والتحقق من هوية المستخدم / المستخدم الرئيسي الذي يدخل إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

(ط) **المستخدم:** شخص طبيعي مُعين ومفوض من قبل العميل لإدارة حساباته من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. يمكن أن يتمتع المستخدم بمستويات مختلفة من الصلاحيات، ومع ذلك، يتمتع مستخدم واحد فقط، يسمى بالمستخدم الرئيسي، له الحق الحصري في إصدار أوامر إلى البنك. بمجرد إنشائه من قبل المستخدم الرئيسي، يُنشئ النظام كلمة مرور للمستخدم؛

(ي) **رمز المرور:** رمز يتم توليده لمرة واحدة ويتم استخدامه من قبل المستخدم الرئيسي لإصدار أوامر إلى البنك من خلال الخدمات البنكية عبر الإنترنت؛

(ك) **كلمة المرور:** سلسلة سرية من الأحرف يتم توليدها من قبل النظام ويقوم البنك بتسليمها إلى المستخدم الرئيسي أو العميل لإنشاء مستخدمين آخرين وتحديد صلاحياتهم. يتم استخدام كلمة المرور مع إسم المستخدم لتحديد هوية المستخدم / المستخدم الرئيسي الذي يدخل إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتحقق من هويته. لدى الاتصال الأول بالخدمات

المصرفية عبر الإنترنت، يُطلب من المستخدم / المستخدم الرئيسي تغيير كلمة المرور الممنوحة له إلى كلمة مرور يقوم بإنشائها بنفسه؛

(ل) دليل المستخدم: وثيقة يتم تقديمها للمستخدم توضح كيفية الوصول إلى واستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

(م) دعم الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت: خدمة يقدمها البنك للعميل، وتتضمن دعماً فنياً ومعلومات عن الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

(ن) حالة العملية: حالة العملية التي طلبها العميل / المستخدم في اللحظة التي يطلب فيها العميل / المستخدم التحقق منها عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

رابعاً: الشروط العامة

المادة ٣: تهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم العلاقات القانونية الناشئة عن قيام العميل، من خلال المستخدمين، بإجراء عمليات مصرفية باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت التي يوفرها البنك، وذلك وفقاً للأحكام القانونية والقواعد والإجراءات وشروط وأحكام العمل الخاصة بالبنك؛

المادة ٤: لدى حاجة البنك إلى إرسال معلومات تتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت إلى العميل، يتعين عليه القيام بذلك باستخدام:

- رسالة إشعار عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت للرسائل العامة؛

- رسالة خاصة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت للرسائل الشخصية؛

المادة ٥: للحصول على أي دعم، يمكن للعميل / المستخدم الاتصال بخدمة عملاء البنك خلال ساعات العمل هاتفياً على الأرقام التالية:

- فرع دبي على الرقم ٠٤٢٣٠٧٢٣٠
- فرع الشارقة على الرقم ٠٦٥٣٠٨٣٦١
- أو التوجه إلى أحد فروع البنك عند الحاجة إلى تقديم دليل مادي؛

المادة ٦: لاستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، يتحمل العميل وحده مسؤولية الحصول على الأجهزة اللازمة (جهاز كمبيوتر بنظام تشغيل فعال، ومتصفح ويب، وبرنامج مكافحة فيروسات)، والتراخيص اللازمة، والاتصال بالإنترنت.

المادة ٧: لا يتحمل البنك أي التزام فيما يتعلق بتثبيت أو صيانة أو استعادة أو ضبط أجهزة العميل اللازمة للوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

المادة ٨: لا يتحمل البنك مسؤولية الأخطاء المحتملة التي قد تحدث لدى استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، نتيجة عطل في أو تعطل للأجهزة و/أو البرامج (بما في ذلك تلك المتعلقة بفشل الاتصال بالإنترنت).

خامساً: اشتراك الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت

المادة ٩: إذا أراد العميل إدارة حساباته المصرفية عبر الإنترنت أو تكليف البنك بمعاملات محددة وفقاً للملحق "أ"، فيجب عليه طلب الخدمة عن طريق تعبئة وتوقيع اتفاقية الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت (هذه الاتفاقية). مع احتفاظ البنك بالحق في قبول أو رفض الطلب. بمجرد قبول الطلب، يقوم البنك بتنفيذ الوصول، وتسليم العميل عناصر التوثيق من البنك عبر عملية آمنة خاصة. يتمكن العميل بعد ذلك من استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

المادة ١٠: يقر العميل بأن جميع المعلومات المقدمة للبنك، وخاصةً تلك المتعلقة ببيانات كيانه القانوني، دقيقة وحقيقية، ومماثلة لتلك الموجودة في قاعدة بيانات عملاء البنك.

سادساً: الرسوم والعمولات والتعرفات

المادة ١١: حالياً، الإعداد الأولي للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت مجاني ولا يوجد اشتراك شهري لاستخدامه؛

المادة ١٢: يتم فرض رسوم على العمليات المصرفية التي يُجريها العميل، من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، وفقاً لتعرفات البنك المُحددة والمتاحة على موقعه الإلكتروني؛

المادة ١٣: يوافق العميل على دفع جميع العمولات والرسوم المتعلقة باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت للبنك، ويلتزم بضمان توفر الأموال اللازمة في الحساب (الحسابات) لتغطية قيمة تلك النفقات في تاريخ استحقاقها؛

المادة ١٤: يحق للبنك تعديل رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت كلما دعت الحاجة. لدى تغيير رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، يتم إبلاغ العميل، عبر إحدى الوسائل المذكورة في المادة ٠٤ من هذه الاتفاقية، ويتم منح العميل مهلة إشعار مدتها ٣٠ يوماً يمكنه خلالها إلغاء اشتراكه. لا يدفع العميل أي زيادة مقترحة طالما ألغى اشتراكه خلال فترة الإشعار. حيث يُعد استمرار استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت بعد فترة الإشعار قبولاً قاطعاً لتلك الرسوم و/أو التكاليف المعدلة.

المادة ١٥: يُفوض العميل بموجبه البنك، طوال مدة هذه الاتفاقية، بما يلي:

- خصم أي رسوم وعمولات مستحقة للبنك من أحد حساباته الجارية التي تم إجراء العملية عليها، وفقاً لرسوم البنك المُحددة والمطبقة؛

- القيام، بالنيابة عن العميل، بأي عمليات صرف أجنبي لازمة لإتمام عملية العميل المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت، فور استلام البنك لتعليماته، في نفس اليوم خلال ساعات العمل الرسمية أو في يوم العمل التالي إذا تم استلامها بعد وقت الإغلاق، بأفضل سعر متاح؛

يُعد توقيع العميل على هذه الاتفاقية موافقة صريحة عليها، حيث يتم بموجبها تفويض البنك بإجراء أيًا من العمليات المذكورة أعلاه، ويسقط ويتنازل صراحةً عن أي مطالبات أو اعتراضات تتعلق بأي قرار يتخذه البنك بشأن تلك العمليات دون الحاجة إلى أي موافقة من العميل على ذلك؛

سابعاً: الوصول إلى واستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

المادة ١٦: بمجرد تفعيل الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت يتمكن العميل من إجراء جميع العمليات المدرجة في الملحق أ. ويقر العميل بأن القائمة المذكورة قابلة للتغيير مع من حين لآخر. ويجوز إضافة عمليات جديدة وحذف أخرى. ويقوم البنك بإبلاغ العميل بتلك التغييرات فور توافرها باستخدام إحدى الوسائل المدرجة في المادة ٤.

المادة ١٧: يضع البنك تحت تصرف العميل دليل مستخدم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والذي يكون متاحاً على موقع البنك الإلكتروني ومن خلال الخدمات البن المصرفية عبر الإنترنت ضمن "دليل موقع التنزيل". يُعد دليل المستخدم جزءاً أساسياً من هذه الاتفاقية، وقد تم الاتفاق على أن للبنك كامل الحق في تعديل ذلك الدليل منفرداً وحسب ما يراه ضرورياً.

المادة ١٨: عند تفعيل الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت فإن العميل سوف يتمكن من إنشاء مستخدمين وإدارة صلاحياتهم؛

المادة ١٩: يتمكن كل مستخدم من الوصول إلى حسابات العميل وفقاً للصلاحيات المصرح بها، إلا أن المستخدم الرئيسي الذي ينشأ البنك هو الوحيد القادر على إصدار تعليمات للبنك.

المادة ٢٠: للوصول إلى وإدارة حسابات العميل عبر الخدمات البنكية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، يجب على المستخدم تأكيد هويته باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور. إلا أنه لإرسال طلب إلى البنك، يجب على العميل تسجيل الدخول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت باستخدام اسم المستخدم الرئيسي وكلمة المرور. وعند تأكيد الطلب، فإن الخدمات

المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت سوف تطلب عنصر مصادقة إضافي: اي رمز المرور لمرة واحدة.

المادة ٢١: يحتفظ البنك بالحق في طلب تأكيد خطي من العميل في أي وقت بخصوص أي تعليمات مُرسلة. ينبغي أن يحمل التأكيد توقيع المخول بالتوقيع عن العميل . يحق للبنك فرض حدود على مبلغ ، نوع أو عدد العمليات المُرسلة.

المادة ٢٢: يُوفر البنك مُعرفاً خاصاً لكل عملية مطلوبة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات. يوافق العميل على إبلاغه بقبول / رفض عمليات الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات المطلوبة عبر الإنترنت، وذلك من خلال الاطلاع على حالة عملياتها، عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المادة ٢٣: يُقر العميل بأن البنك يملك منفرداً صلاحية تحديد أنواع الحسابات المؤهلة للخدمات المصرفية الإلكترونية. كما يحق للعميل ان يطلب استثناء حسابات مُعينة من الوصول إليها عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية، على ان يكون ذلك خطياً ويتم إستلامه أصولاً من قبل البنك.

المادة ٢٤: في حال وجود أي مشاكل فنية، يكون للعميل / المستخدم الاتصال بخدمة عملاء البنك وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٥؛

ثامناً: مسؤوليات وحقوق والتزامات البنك

المادة ٢٥: يكون البنك مسؤولاً عن تفعيل وصول العميل إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت وتزويده بعناصر المصادقة؛

المادة ٢٦: يتخذ البنك خطوات عملية معقولة لجعل الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت متاحة للاستخدام في جميع الأوقات؛

المادة ٢٧: يتخذ البنك خطوات معقولة لتثبيت أنظمة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت بتصميمات أمنية مناسبة ، وإدارة المخاطر في تشغيل النظام مع مراعاة جميع القوانين والقواعد واللوائح والإرشادات المعمول بها؛

المادة ٢٨: يعتبر البنك أن أي معلومات يرسلها العميل سرية، ويلتزم باستخدامها ضمن حدود معينة ولأغراض تقديم الخدمات المتفق عليها فقط. ومع ذلك، يجوز للبنك الكشف عن بعض المعلومات السرية للعميل لدى طلبها من الجهات المختصة وفقاً لمقتضيات القانون.

المادة ٢٩: يلتزم البنك بتنفيذ الأوامر الواردة من المستخدم الرئيسي بجميع العملات في نفس اليوم، إذا وردت العملية خلال يوم عمل قبل موعد الإغلاق المحدد مسبقاً، وبخلاف ذلك يتم تنفيذها في يوم العمل التالي.

المادة ٣٠: يجوز للبنك رفض تنفيذ العمليات التي يطلبها العميل من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت في الحالات التالية: (أ) إذا كانت العمليات مشبوهة، (ب) إذا كانت مخالفة للقانون، (ج) إذا لم تكن مبررة بشكل كافٍ ، (د) لعدم كفاية الرصيد في الحساب (الحسابات) لتغطية العمليات ، (هـ) إذا تم وقف حساب العميل بأمر من المحكمة أو لأي سبب قانوني آخر، (و) إذا كانت البيانات المرسلة غير دقيقة أو غير كاملة، أو (ز) إذا كان هناك أي سبب معقول آخر مبرر. ان البنك ليس مسؤولاً عن أي خسارة قد تلحق بالعميل ناتجة عن ذلك الرفض / التأخير.

المادة ٣١: يحتفظ البنك بالحق في تعليق أو إيقاف أو منع استخدام العميل / المستخدم للخدمات البنكية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت في أي وقت من الأوقات. عادةً ما يقوم البنك بإشعار العميل ومنحه مهلة مدتها ٣٠ يوماً؛ ومع ذلك، يجوز للبنك منح مهلة أقصر أو عدم منح أي مهلة إذا اعتبر ذلك ضرورياً؛ على سبيل المثال:

(١) إذا أخفق العميل في الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية؛

(٢) لأسباب مبررة موضوعياً، تتعلق بالضمانة الخاصة بآلية الدفع؛

- (٣) في حال الاشتباه في استخدام غير مصرح به للخدمة؛
- (٤) في حال كانت آلية الدفع ذات مخاطر عالية كبيرة من حيث الرصيد الدائن، بحيث لا يستطيع الدافع الوفاء بالتزاماته تجاه البنك؛
- (٥) لدى صدور أمر بتعيين مصفي أو حارس قضائي للعميل؛
- (٦) لأي تغيير في الوضع القانوني للعميل لا يقبله البنك ولم يتم تزويد البنك بالمستندات اللازمة بشأنه؛
- (٧) إذا أبلغ العميل البنك بتعرض بعض عناصر آلية المصادقة للخطر؛
- (٨) لدى إدخال المستخدم معلومات خاطئة لثلاث مرات متتالية عن اسم المستخدم / كلمة المرور في النظام؛ يحق للبنك، وفقاً لتقديره المنفرد، إلغاء حظر / إعادة تنشيط وصول العميل / المستخدم إلى الخدمات البنكية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت بمجرد زوال الأسباب المذكورة أعلاه؛
- المادة ٣٢: يحتفظ البنك بالحق في إيقاف بعض الخدمات المقدمة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل مؤقت أو دائم؛
- المادة ٣٣: يحق للبنك بالخصم من حساب العميل أية عمولات أو مصاريف مستحقة عليه لصالح البنك أو لأطراف ثالثة، كما هو موضح في بند "الرسوم والعمولات والتكاليف".
- المادة ٣٤: لا يتحمل البنك مسؤولية إخفاقه في عدم الدقة في التنفيذ عندما تتضمن تعليمات العميل أخطاءً أو نقصاً أو سهواً.
- المادة ٣٥: في حال ثبوت مسؤولية البنك عن أي خسارة أو ضرر لحق بالعميل نتيجة استخدامه الأخير للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، يكون البنك مسؤولاً فقط عن الخسارة أو الضرر

المباشر الناتج عن إهماله الجسيم أو تقصيره المتعمد. وبالتالي فإنه لا يتحمل البنك مسؤولية الربح الضائع أو الأضرار المادية أو المعنوية التي يتكبدها العميل و/أو المستخدم.

المادة ٣٦: لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر قد يلحق بالعميل / المستخدم نتيجة للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت في الحالات التالية:

أ) عندما تصبح عناصر تحديد الهوية معروفةً لأشخاص آخرين بسبب إهمال العميل و/أو المستخدم؛

ب) لدى تلقي البنك بيانات خاطئة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

ج) لدى وصول جهات خارجية غير مصرح لها إلى أو اختراق نظام معلومات العميل؛

د) لدى تصرف البنك بناءً على تعليمات تم التحقق من صحتها على أنها صادرة عن المستخدم الرئيسي ولكنها صادرة في الواقع عن شخص آخر؛

هـ) أي عدم توافق بين أنظمة المستخدم والخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

و) اعتماد العميل على أي معلومات مالية مقدمة باعتبارها جزء من، أو من خلال، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

ز) أي إساءة استخدام يقوم بها المستخدم أو أي شخص آخر لنظام المستخدم؛

ح) أي وصول إلى معلومات حول حسابات العميل تم الحصول عليها من قبل طرف ثالث نتيجة للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت (باستثناء ما ينتج عن إهمال أو تقصير البنك المتعمد)؛

ط) عدم قدرة العميل على الوصول إلى و/أو استخدام خدمة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت لأي سبب خارج عن سيطرة البنك بما في ذلك أي خلل أو عطل فني أو اتصال أو شبكة؛

(ي) إذا لم تسمح الأجهزة أو البرامج التي يستخدمها العميل / المستخدم (الكمبيوتر، المودم، وما إلى ذلك) أو خطوط الاتصال بالاتصال بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

(ك) لدى ملاحظة وجود مشاكل فنية تتعلق بأي معدات أو برامج أو خطوط اتصال أو تصرفات أطراف ثالثة لا تخضع لسيطرة البنك، من شأنها أن تؤدي إما إلى عدم توفر الخدمة كلياً أو جزئياً، أو إلى عدم الاستجابة للتعليمات الصادرة عبر الخدمة على الفور أو على الإطلاق؛

المادة ٣٧: لا يتحمل البنك مسؤولية أمن الجهاز الذي يحتاجه العميل لاستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، ولا يقدم أي مساعدة فيما يتعلق بالمعدات والبرامج التي يستخدمها العميل؛

المادة ٣٨: لا يتحمل البنك مسؤولية دقة أو موثوقية أي معلومات أو تعليمات أو رسائل مرسلة من قبل العميل / المستخدم أو أي أطراف ثالثة؛

المادة ٣٩: لا يكون البنك ملزماً بقبول أي تعليمات مشروطة أو قابلة للإلغاء، أو تتطلب الدفع لطرف ثالث بخلاف ما هو مطبق على الخدمات المصرفية العادية. علاوة على ذلك، بمجرد أن يقوم العميل / المستخدم بإرسال تعليمات أو إجراء معاملات عبر الخدمة، لا يكون البنك ملزماً بقبول أي تعديل أو إلغاء للمعاملة.

تاسعاً: التزامات العميل وحقوقه ومسؤولياته

المادة ٤٠: وافق العميل على تحمل كامل مسؤولية جميع عواقب ومخاطر إجراء المعاملات عبر الإنترنت باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، اعتباراً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

المادة ٤١: يلتزم العميل و/أو مستخدمو الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت بالالتزامات التالية:

(أ) استخدام الخدمة وفقاً للشروط المنظمة لإصدارها واستخدامها؛

ب) ضمان الالتزام الدقيق بجميع إجراءات الأمان التي ينصح بها البنك، بما في ذلك بنود هذه الاتفاقية؛

ج) عدم استخدام الخدمة لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به؛

المادة ٤٢: العميل مسؤول عن دقة المعلومات المرسلة إلى البنك عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، وعن جميع الآثار المترتبة على تنفيذ عملية الدفع الداخلية / الخارجية ، نتيجة إدخال معلومات غير صحيحة؛

المادة ٤٣: اعتباراً من استلام العميل لـ إسم المستخدم الرئيسي وجميع عناصر الأمان الخاصة به فإن العميل بذلك يُقر ويوافق صراحةً على أن استخدام إسم المستخدم الرئيسي وكلمة المرور ورمز المرور لمرة واحدة لإصدار أوامر إلى البنك عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت يُمثل دليلاً كاملاً وإثباتاً كافياً على أن الطلب صادر عنه. ويتحمل العميل جميع المخاطر والعواقب الناتجة عن أية تعليمات يتم إرسالها عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت باستخدام اسم المستخدم الرئيسي وكلمة المرور ورمز المرور لمرة واحدة؛

المادة ٤٤: لضمان قدرة المستخدم الرئيسي وحده على إصدار التعليمات بشأن حساب (حسابات) العميل، يلتزم العميل بالامتثال دائماً لإرشادات الأمان التالية:
أ. بالحفاظ على سرية عناصر المصادقة التي قدمها أو يعتزم تقديمها البنك، وضمان عدم الإفصاح عنها، حتى لموظفي البنك؛

ب. تغيير كلمة المرور بانتظام وكلما تطلبت الخدمة ذلك؛

ج. عدم اختيار كلمة مرور سبق استخدامها أو كلمة مرور سهلة التخمين (أي، غير مبنية على أرقام هواتف، تواريخ الولاد، لوحات ترخيص سيارات، وما إلى ذلك)؛

- د. عدم تسجيل عناصر الأمان بطريقة تجعلها قابلة للتعرف عليها من قبل شخص آخر؛
- هـ. عدم السماح لأي شخص آخر بتشغيل الخدمة بالنيابة عنه إلا بعد منحه تفويضاً مناسباً؛
- و. عدم ترك النظام دون مراقبة أثناء تسجيل الدخول إلى الخدمة؛
- ز. الالتزام بأي متطلبات أخرى مصممة لحماية أمن الخدمة، والتي يتم إبلاغه بها في دليل المستخدم، أو بأي طريقة أخرى؛
- ح. يجب التأكد من أن أي جهاز حاسوب أو أي جهاز آخر يتم استخدامه للوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت محمٍ وخالي من برامج التجسس وفيروسات الكمبيوتر وغيرها من المكونات الضارة أو المدمرة أو المزعجة، ومحمي بشكل كافٍ ضدها، وذلك باستخدام برامج مكافحة الفيروسات وبرامج الحماية من التجسس وجدار الحماية الشخصي وجدار حماية التطبيقات؛
- ط. يجب تثبيت أحدث تصحيحات الأمان على نظام التشغيل والمتصفح وغيرها من التطبيقات الأخرى المثبتة على جهاز الحاسوب أو أي جهاز آخر يتم استخدامه للوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- ي. وجوب الالتزام بالتعليمات أو التوصيات المتعلقة بالأمان التي يصدرها البنك من حين لآخر؛
- المادة ٤٥: العميل وجميع المستخدمين المعيّنين يدركون بأن البنك لا يطلب أبداً معلومات سرية، مثل عناصر المصادقة، عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى. ويتم تحذيرهم من الرد على أي طلب مماثل حتى لو بدا أنه صادر من البنك؛
- المادة ٤٦: يلتزم العميل بإبلاغ البنك فوراً، من خلال إحدى الوسائل المذكورة في المادة ٥٥، بشأن أي من الحالات التالية:
- أ) تعديل الوضع القانوني وتمثيل للشركة (وخاصةً تعديل المفوضين بالتوقيع)؛

- (ب) تحديد أي معاملات غير مصرح بها على حسابه (حساباته)؛
- (ج) اكتشاف فقدان و/أو سرقة و/أو استخدام غير مصرح به للخدمة؛
- (د) أخطاء أو أعطال ناتجة عن قيام البنك بتشغيل الحساب (الحسابات)؛
- (هـ) وجود شكوك بشأن تقليد (محاولة) الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت أو تعرض عناصر آلية المصادقة للخطر جزئياً أو كلياً؛
- (و) خلل في خدمة الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها عناصر المصادقة التي تم استلامها غير صحيحة؛
- (ز) أي تناقضات أو مشاكل أخرى خاصة بالمخاطر المتعلقة بالخدمة؛

المادة ٤٧: يحق للعميل الاعتراض خطياً، ضمن المواعيد المحددة قانوناً ، على أي عملية تم إنجازها أو تحديدها في كشف حسابه، والتي يراها غير دقيقة. وهذه المطالبة يتم تحليلها من قبل البنك خلال ٣٠ يوم عمل من تاريخ استلام الاعتراض خطياً. ويلتزم العميل والبنك ببذل كل ما في وسعهما لحل النزاع ودياً.

المادة ٤٨: يوافق العميل على متطلبات الصيانة الدورية، والحمل الزائد على النظام، والظروف الخارجة عن سيطرة البنك، وما إلى ذلك، قد تجعل الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت غير متاحة خلال ساعات العمل العادية؛

المادة ٤٩: يُفوض العميل البنك صراحةً بمعالجة وتخزين ونقل واطلاع المعلومات المتعلقة بالبيانات الشخصية وبيانات الهوية، والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاحتيالي المتعلق بالبنك، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالإهمال الملحوظ في المستندات / الإقرارات المقدمة من أي سلطات أو أفراد أو كيانات قانونية أو المرسلة إلى أي سلطات أو أفراد أو كيانات قانونية، بغرض معالجتها؛

المادة ٥٠: ان كشف الحساب، مصحوباً بالمستندات الداعمة لعمليات الحساب، قد يتم توفيرها للعميل / المستخدم، على ان يكون ذلك خاضعاً للرسوم ووفقاً لشروط وأحكام البنك. وعلى العميل مراجعة جميع كشوفات حساباته للتحقق من خلوها من أي معاملات غير مصرح بها أو غير صحيحة.

المادة ٥١: يجب على العميل / المستخدم عدم استخدام الخدمة لإنشاء سحب على المكشوف غير مصرح به على أي من حساباته، ويجب عليه عدم الاعتماد على تشغيل الخدمة لمنع حدوث سحب على المكشوف غير مصرح به. وعلى وجه الخصوص، يجب على العميل / المستخدم ألا يغفل على أن الشيكات المودعة للتحويل وتعليمات الدفع الأخرى قد تستغرق وقتاً للتحويل ولا تنعكس فوراً في أرصدة الحسابات؛

المادة ٥٢: يتحمل العميل مسؤولية جميع الخسائر والنفقات المتعلقة بأي عمليات غير مصرح بها إذا كانت تلك الخسائر ناتجة عن عمليات احتيال أو عدم امتثال متعمد أو إهمال جسيم، لوحد أو أكثر من التزاماته أو التزامات المستخدم، القانونية أو الواردة في هذه الاتفاقية، مع تعديلاتها وملحقاتها؛

المادة ٥٣: لا يتحمل العميل أي تبعات مالية منذ علم البنك أصولاً بسرقة أو فقدان أو إساءة استخدام أجهزة الأمان دون علم العميل ، إلا في حال ارتكاب العميل المذكور تصرفاً احتيالياً؛

المادة ٥٤: يلتزم العميل / المستخدم بعدم إجراء أي تعديلات على تطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، وعدم استخدام الصور أو النصوص أو صفحات التطبيق لأغراض أخرى غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. كما يُمنع عليهما منعاً باتاً نسخ أو تعديل أو نشر أو توزيع عناصر التطبيق، دون موافقة خطية من قبل البنك في ذلك الشأن.

المادة ٥٥: في حال دخول العميل / المستخدم الى الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت من دولة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه مسؤول عن الامتثال للقوانين المحلية لذلك البلد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على الترخيص اللازمة لاستخدام وسائط الخدمة في ذلك البلد.

المادة ٥٦: يتحمل العميل وحده مسؤولية إبلاغ البنك، بموجب خطاب رسمي موقع أصولاً، بقائمة بأسماء المستفيدين وعناوينهم واسم البنك ورقم السويقت ورقم الحساب أو رقم الحساب المصرفي الدولي (آيبان). كما يلتزم العميل بانه في حال أي تعديل / تغيير في تلك القائمة فإنه يجب عليه إبلاغ البنك به. وكذلك عليه تقديم تفاصيل كاملة عن الدفع لكل حوالة ، وفي حال عدم القيام بذلك، لن يقوم البنك بمعالجة طلب الدفع. ولن يكون البنك مسؤولاً عن التأخير أو عدم الدفع للمستفيد نتيجة لبيانات خاطئة أو غير كاملة عن المستفيد أو أي نقص في أي معلومات أخرى قدمها العميل.

المادة ٥٧: يتحمل العميل مسؤولية كيفية استخدام الأطراف الثالثة للخدمة، والتي تم تكليفهم بها بناءً على طلب العميل، ويتحمل جميع الخسائر الناجمة عن تصرفاتهم. يتعهد ويضمن العميل أن المستخدم ملتزم ومقيد بأحكام هذه الاتفاقية ودليل المستخدم. في حال عدم امتثال المستخدم لأحكام هذه الاتفاقية ودليل المستخدم، يكون العميل مسؤولاً تجاه البنك في ذلك الصدد؛

المادة ٥٨: يقر العميل بأن الوصول إلى بعض المنتجات أو الخدمات المصرفية المتاحة من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت قد يتطلب معالجة إضافية داخل البنك، وقد يستغرق ذلك وقتاً بسبب فارق التوقيت وساعات العمل وأيام العمل بين مكان استلام التعليمات أو المعاملة ومكان الحسابات المراد خصمها / إيداعها؛

المادة ٥٩: يلتزم العميل / المستخدم بموجب هذه الاتفاقية بعدم الإفصاح لأي طرف ثالث عن المعلومات المتعلقة بهذه الاتفاقية دون موافقة صريحة من البنك؛

المادة ٦٠: يوافق ويتعهد العميل بالالتزام والتقيّد بأيّ وجميع ملحقات هذه الاتفاقية وجميع إجراءات ومتطلبات وقيود وتعليمات البنك أو أي شروط إضافية تتعلق بالوصول إلى واستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، والتي قد يصدرها البنك من حين لآخر و/أو ينشرها على موقع الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت؛

عاشراً. تعديل وإنهاء الاتفاقية

المادة ٦١: تُبرم هذه الاتفاقية لفترة زمنية غير محددة؛

المادة ٦٢: يجوز للعميل إلغاء الاتفاقية من جانب واحد، مع مراعاة التزامه بإرسال إشعار خطي قبل ٣٠ يوماً. ويحق للبنك إلغاء الاتفاقية من جانب واحد، دون أي مبرر، مع الالتزام بإرسال إشعار قبل ٣٠ يوماً. يتم تقديم الإشعار من قبل أي طرف للطرف الآخر مع إثبات التسليم إلى الطرف الآخر على العنوان المذكور في المقدمة؛

المادة ٦٣: يتم إنهاء الاتفاقية بشكل قانوني وفوري دون أي التزام بالإشعار في الحالات التالية (أ) إغلاق حساب (حسابات) العميل، بغض النظر عن الأسباب، (ب) في حال حصول ذلك تنفيذاً للقانون، (ج) عندما يتعرض البنك لمخاطر قانونية أو تشغيلية أو من شأنها المس بسمعته، جراء المعاملات التي يقوم بها العميل / المستخدم؛ (د) في حال موافقة الطرفين؛ (هـ) إذا أخفق العميل في أداء أي من التزاماته بموجب هذه الاتفاقية؛ (و) إذا قام العميل بإشعار البنك بأي تغيير في وضعه وكان ذلك غير مقبولاً لدى البنك؛ (ز) في حال إعلان إفلاس / إفسار العميل ؛ أو (ح) قيام العميل بإشعار البنك بأنه يصعب عليه الاستمرار في الوفاء بالالتزامات المذكورة في الاتفاقية بسبب بعض الأسباب غير المتوقعة والظروف الاقتصادية أو الطبيعة التقنية؛

المادة ٦٤: يجوز للعميل طلب إنهاء الاتفاقية إذا لم يبدأ البنك في تقديم الخدمات (دون أي مبرر معقول) أو لم يستأنف تقديم الخدمات في الفترة الزمنية المتفق عليها؛

المادة ٦٥: يتم إنهاء هذه الاتفاقية بشكل قانوني لدى حل أو تصفية أو إفلاس العميل من خلال إشعار موجه إلى البنك من قبل الممثل القانوني له. في حال حدوث تغيير في ملكية العميل (الشركة) / المساهمين، يتم تعليق الاتفاقية والخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت حتى يتلقى البنك جميع المستندات القانونية الجديدة ويتم ذلك بتوجيه كتاب رسمي إلى البنك يطلب إلغاء أو استئناف هذه الخدمة؛

المادة ٦٦: حتى تاريخ إنهاء الاتفاقية، وبغض النظر عن سببه، يلتزم العميل بسداد جميع المبالغ المستحقة للبنك حتى ذلك التاريخ؛ ولو كان ذلك لاحقاً لإنهاء الاتفاقية، يظل العميل مسؤولاً عن جميع التزاماته ومسؤولياته المتعلقة بهذه الاتفاقية، والتي تعهد بها طوال مدة الاتفاقية.

الحادي عشر: الاختصاص القضائي

المادة ٦٧: تخضع وتُفسر هذه الاتفاقية وفقاً لقوانين إمارة دبي. تتم تسوية النزاعات الناشئة عن تفسير أو عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية ودياً. إذا تعذرت تسوية النزاعات ودياً، تتم إحالتها إلى المحاكم المختصة في دبي (يستثنى منها محاكم مركز دبي المالي العالمي)؛

المادة ٦٨: تُعفي القوة القاهرة من المسؤولية من يتذرع بها. تُمثل القوة القاهرة جميع الظروف التي تحدث بعد توقيع الاتفاقية والتي تتكون من أحداث غير متوقعة وغير قابلة للإلغاء. على الطرف الذي يتذرع بالقوة القاهرة إبلاغ الطرف الآخر بذلك خطياً خلال ٥ أيام بعد تاريخ وقوع الحدث المذكور.

المادة ٦٩: تُصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من يوم التوقيع عليها، وتظل سارية المفعول طوال وجود حسابات العميل أو إنهاؤها مسبقاً وفقاً للمواد المذكورة أعلاه.

الثاني عشر: الأحكام الختامية

المادة ٧٠: في حال أصبح أيًا من شروط هذه الاتفاقية أو جزءاً منها غير قانونياً أو غير قابل للتطبيق بأي شكل من الأشكال بموجب القوانين المرعية الإجراء ، فإنه لن تتأثر أو تتضرر صحة وشرعية وقابلية تنفيذ باقي البنود بأي شكل من الأشكال نتيجة لذلك.

المادة ٧١: في حال عد تمسك البنك بأي من شروط هذه الاتفاقية ، فقد يكون ذلك مؤقتاً أو في حالات استثنائية فقط. ولن يؤثر ذلك على حق البنك في إنفاذ ذلك الشرط والتمسك به في أي وقت آخر. علاوة على ذلك، إذا أخفق أو تأخر البنك في ممارسة حقوقه القانونية أو التعاقدية، فلا يمكن تفسير ذلك على أنه تنازل منه عنها؛

المادة ٧٢: إذا كان أي أو جزء من شروط هذه الاتفاقية غير قابل للتطبيق تجاه أحد المفوضين بالتوقيع، فإن هذا لا يؤثر بأي حال من الأحوال على قابلية تنفيذ ذلك الشرط تجاه المفوضين بالتوقيع الآخرين؛

المادة ٧٣: تتضمن هذه الاتفاقية الملحق أ التالي: قائمة بعمليات الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت، والذي يُشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة ٧٤: تلحق هذه الاتفاقية بالشروط والأحكام والسياسات العامة للبنك. وفي حال تطبيق قرارات ولوائح قانونية أو فنية قد تصدر عن الجهات المختصة تفرض من خلالها التزامات إضافية على الطرفين، تضاف إلى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، يحتفظ الطرفان بحق إعادة التفاوض بشأن الاتفاقية بشكل خطي وموقعاً من قبل الطرفين.

المادة ٧٥: تم تحرير هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين، نسخة لكل طرف، في التاريخ المذكور أدناه.

المادة ٧٦: بصفتي/بصفتنا الموقعين/المفوضين بالتوقيع عن العميل، أطلب/نطلب من البنك ربط خدمة الخدمات البنكية الإلكترونية المطلوبة ببيانات الاتصال التالية:
رقم الهاتف المتحرك:
عنوان البريد الإلكتروني:

بغض النظر عن عدد المفوضين بالتوقيع، وحدود قيمة كل معاملة، وقائمة التفويضات المقدمة، فإننا نوقع على هذا الطلب على كامل مسؤوليتي / مسؤوليتنا ، ويخضع لشروط وأحكام اتفاقية خدمة الخدمات البنكية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت.

بالتوقيع أدناه، أقر/نقر، أنا/نحن، ممثل/ممثلي العميل/العملاء، بشكل مجتمعين ومنفردين، بأنني/أننا قد قرأت وفهمت/قرأنا وفهمنا الاتفاقية المذكورة أعلاه بالكامل، وأنني/أننا أقبل/نقبل دون قيد أو شرط جميع الشروط الواردة فيها، والتي أتعهد/نتعهد بالالتزام بها بالكامل.

التاريخ: //

بنك بانورينت فرنسا،

العميل / الممثل القانوني

(يرجى كتابة ما يلي بخط اليد : تم الاطلاع عليه واعتماده والتاريخ)

إخلاء المسؤولية

يُقر العميل بأنه بسبب طبيعته المفتوحة فإن الإنترنت ليس وسيلة اتصال آمنة تماماً، وباختياره التواصل مع البنك من خلال هذه الوسائل فإنه يقوم بذلك على كامل مسؤوليته الوحيدة والحصرية؛ وبالتالي فإنه يوافق أيضاً على تعويض البنك عن جميع مستحققاته الناتجة عن استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت وإسقاط حقه في مقاضاة البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يتكبده نتيجة لاستخدام هذه الخدمة.

الملحق أ: قائمة العمليات المقدمة في الخدمات البنكية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت

تتضمن القائمة التالية تفاصيل المميزات المصرفية المتاحة للعميل من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت في وقت توقيع الاتفاقية:

١. تغيير كلمة المرور الخاصة به؛
٢. تغيير العنوان البريدي والعنوان الفعلي؛
٣. إنشاء وإدارة حسابات المستخدمين الداخليين للشركات (مستخدم واحد فقط قادر على إرسال أوامر إلى البنك، ولا يمكن إنشاء ذلك المستخدم إلا في البنك)؛
٤. الاستعلام عن الرصيد؛
٥. الاستعلام عن سعر الصرف؛
٦. طباعة كشف حسابه / حساباته؛
٧. الاستعلام عن وديعته لأجل محدد؛
٨. طلب تحويلات من حساب إلى حساب (حسابات خاصة)؛
٩. تحويل الأموال من حسابه إلى حساب مستفيد آخر داخل البنك؛
١٠. تحويل الأموال من حسابه إلى حساب مستفيد آخر خارج البنك؛
١١. طباعة رسائل سويفت للتحويلات الخارجية؛
١٢. الاستعلام عن حالة أوامر التحويل؛

١٣. إنشاء قائمة مفصلة محددة مسبقاً لمورديه الدائمين، مثل: الاسم والعنوان؛ مصرفهم ، رقم حساب الموردين البنكي / رقم الحساب المصرفي الدولي (آيبان)؛

١٤. إنشاء اعتماد مستندي - استيراد؛

١٥. تعديل اعتماد مستندي - استيراد؛

١٦. التحقق من وإصدار اعتماد مستندي - الاستيراد؛

١٧. الاستفسار عن حالة اعتماد مستندي - الاستيراد؛

١٨. التحقق من وإصدار تعليمات مُعدة للبنك؛

١٩. إرسال رسائل إلى البنك؛

٢٠. استلام رسائل / إشعارات من البنك؛

للبنك الحق الكامل في تعديل هذه القائمة وفقاً لما هو متفق عليه في اتفاقية الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت.

يجب توقيع جميع الصفحات من قِبل المُفوضين بالتوقيع.